Publication	Al Masry Al Youm
Date	November 8, 2016
Circulation	550,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	Pharmacists' Syndicate: EGP flotation could destroy the entire pharmaceutical industry
Page	07
Reporter	Ibrahim El Tayeb , Khaled El Shamy , Mina Ghaly , Yasmine Karem

«الصيادلة»: تحرير الجنيه يهدد المهنة بالانهيار

أزمة نواقص الأدوية تصل للمستحضرات الحيوية.. و«صناعة الدواء»: المشكلة ستتفاقم إذا لم تتدخل الدولة

كتب- إبراهيم الطيب وياسمين كرم ومينا غالى وخالد الشامى

أكد الدكتور محيى عبيد، نقيب الصيادلة، أن الدواء سلعة مسعرة جبريا، والنقابة وجدت ضرورة فى الوقوف بجانب أعضائها فى تلك الظروف، خاصة بعد تحرير سعر الجنيه، حيث لم يتجاوز خصم الصيدلى ٢٠٪ منذ سنوات، رغم ارتفاع الأسعار، حتى باتت مهنة الصيدلة مهددة بالانهيار فى ظل استمرار المشاكل وتصاعدها، مشيرًا إلى أن القرار أصبح أكبر من النقابة ومجلسها، ويحتاج إلى تضافر كل الصيادلة مع نقابتهم لاتخاذ موقف موحد.

وأضاف «عبيد»، خلال كلمته باجتماع مجلس النقابة مع الصيادلة، مساء أمس الأول، أن عددًا كبيرًا من الصيادلة أصبحوا مضطرين لبيع صيدلياتهم، وفى رأس مالهم الوحيد، والتى أصبح مكسبها لا يتعدى الـ٧٪، مشيرا إلى أن غرفة صناعة الدواء طلبت الاجتماع فى النقابة، ولم يتم تحديد موعد حتى الآن للاتفاق مع أعضاء «الصيادلة» على موقف موحد.

وقال الدكتور جورج عطا الله، عضو مجلس نقابة الصيادلة، إنه من المستحيل أن تستطيع شركات الأدوية استيراد الدواء فى ظل سعره الحالى بعد تعويم الجنيه، وأنه لا حل للقضاء على أزمة نقص الدواء سوى بتحريك أسعاره، وإلا ستحدث أزمة نواقص كبيرة فى الأدوية، خاصة أن هناك عقاقير ليس لها بديل مصرى، مثل مشتقات الدم والحقن الخاصة بالحمل وغيرهما.

وأضاف فى تصريحات، أمس: «إذا استمر الوضع على ما هو عليه سينقص الدواء بشكل كبير، وبالتالى سنفتح بابًا كبيرًا للتهريب وما ينتج عنه من أدوية مغشوشة قد تضر بصحة المواطنين»، مستنكرًا موقف وزارة الصحة بشأن إدارة ملف الدواء، مطالبا بضرورة إنشاء «هيئة دواء مصرى»، وأنه على البرلمان إصدار قانون لإنشاء تلك الهيئة فورًا، بحسب قوله.

وأكدت نقابة الصيادلة بالإسكندرية أن توابع تحرير سعر الجنيه على صناعة الدواء والصيدليات الخاصة تمثلت فى نقص حاد بالدواء، وامتناع بعض شركات الإنتاج والتوزيع المحلية والمستوردة عن البيع، ووضع حصص محددة من بعض الأصناف، وإلغاء «البواتس» الإضافى على الأصناف الأخرى.

وأضافت النقابة فى بيان مساء أمس الأول، أنه تقرر عقد اجتماع فورى مع مديرى شركات التوزيع والإنتاج بمقر النقابة الفرعية، والبدء فى اتخاذ إجراءات تصعيدية ضد أى شركة تمتنع عن البيع، ما يعد مخالفا للقانون ويعرّض الشركة للمساءلة القانونية. وطالبت بضرورة المشاركة فى اجتماع طارئ بالنقابة العامة فى القاهرة مع بعض ممثلى صناعة الدواء ومجلس النقابات الفرعية.

وأطلقت نقابة الصيادلة بالإسكندرية حملة لدعم الأدوية محلية الصنع تحت عنوان «المحلى واجب وطنى»، وذلك عقب القرار الذى أصدره البنك المركزى بتحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار.

وقال الدكتور محمد أنسى الشافعى، نقيب الصيادلة بالإسكندرية، إن الحملة تهدف للحفاظ على اقتصاديات الصيدليات، وتوفير العلاج الأساسى للمرضى، بالإضافة إلى بدء التعاون مع الشركات المحلية لدعم الحملة. وأضاف أن قرار تحرير سعر الصرف أدى إلى نقص فى بعض أصناف الأدوية، ووضع حصص محدّدة لأصناف أخرى، فضلا عن امتناع عدد من شركات الإنتاج والتوزيع المحلية والمستوردة عن البيع، متوقعا أن تدخل سوق الدواء فى أزمة خلال الفترة المقبلة بسبب النواقص.

كانت وزارة الصحة نفت نيتها رفع سعر الأدوية بالسوق بعد قرارات «تعويم الجنيه»، مؤكدة أنها ستواصل حملاتها التفتيشية لمواجهة أى استغلال للمواطنين خلال الفترة الماضية. وتواصلت تداعيات قرار البنك المركزى بتعويم الجنيه، ووصلت قطاع الأدوية، حيث ظهرت بوادر تفاقم أزمة نقص الأدوية، منها أدوية ومستحضرات حيوية مثل الأنسولين البشرى، على خلفية أزمة الدولار وعدم القدرة على الاستيراد خلال الفترة المقبلة.

يأتى ذلك فيما توقعت غرفة صناعة الدواء اندلاع أزمة النواقص بشكل ملحوظ إذا لم تتدخل الدولة بسرعة لحل الأزمة، خاصة أن ٩٠٪ من مستلزمات الصناعة تعتمد على العملة الصعبة.

وقال الدكتور أسامة رستم، نائب رئيس غرفة صناعة الدواء، إن الأزمة مرشحة للتصاعد بشكل ملحوظ خلال الأيام المقبلة إذا لم تتدخل الدولة لحل الأزمة، خاصة بعد الارتفاع الكبير فى سعر الدولار، مشيرا إلى أن بعض الأدوية المهمة التى يتم استيرادها من الخارج قد تدخل فى الأزمة.

وأضاف «رستم»، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»، أن غرفة صناعة الدواء اتفقت مؤخرا مع البنك المركزى، بحضور رئيس الحكومة، على تدبير ٢،٦ مليار دولار شهريا للشركات لشراء مستلزماتها الدوائية وبعض الأدوية المستوردة، وكان ذلك على السعر الرسمى وقتها، لكن بعد تحرير سعر الصرف، ارتفع الدولار بالبنوك الرسمية لأكثر من ٥ جنيهات، مشيرا إلى أن هذا الاتفاق أصبح فى حكم العدم بعد قرار تحرير سعر الصرف، كما أن الأدوية مسعرة جبريا ولا يمكن تحريكها لمواكبة الزيادة.

ورفض نائب رئيس غرفة صناعة الدواء التعقيب على تصريحات وزير الصحة التى رفض فيها تحريك الأسعار، مشيرا إلى أن أصحاب الشركات لا يريدون الصراخ أو العويل، وكل هدفهم حل الأزمة قبل أن تنعكس على المريض.

من جانبه، قال الدكتور خالد مجاهد، المتحدث باسم وزارة الصحة والسكان، إن الوزارة لا يمكن أن تتخلى عن شركات الدواء فى مواجهة أزمة ارتفاع سعر الدولار، على خلفية تحرير سعر الصرف، لكن ليس من العيب أن تتحمل الشركات الظرف الراهن فى مقابل المريض. وأضاف: «ممكن الشركات تكسب شوية أقل ومش عيب إنها تيجى على نفسها علشان المريض المصرى».

وتابع، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، أن الدكتور أحمد عماد الدين راضى، وزير الصحة، كلف إدارة الصيدلة بالتواصل مع شركات الدواء، ودراسة قرار تحريك سعر الصرف على الصناعة، ومحاولة وضع حلول للأزمة بعيدا عن تحريك الأسعار وتحميل المواطن فاتورة إضافية.

ورفض المتحدث الرسمى الحديث عن البدائل المطروحة على شركات الدواء لتجاوز الأزمة، لكن مصادر أشارت إلى أن الحلول ربما تتعلق بالأدوية التى تصدرها الشركات للخارج ورفع أسعارها لتعويض الخسائر، بالإضافة لبدائل أخرى لن يعلن عنها الآن لعدم ذبذبة السوق الدوائية.

أزمة الأدوية تتصاعد بعد قرار تحرير سعر صرف الجنيه